الأمم المتحدة

A/C.1/55/PV.9

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والخمسون

المحاضر الرسمية

اللجنة الأولى

الجلسة **٩**

الإثنين، ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد يو ميا ثان ..... (ميانمار)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البنود ٦٥ إلى ٨١ من جدول الأعمال (تابع)

مناقشة عامة بشأن جميع بنود نزع السلاح والأمن الدولي

السيد نجاد حسينيان (إيران): سيدي الرئيس، أولا أغتنم هذه الفرصة لأهنئكم على توليكم رئاسة هذه الهيئة. وإني على ثقة من أن اللجنة ستحقق أهدافها بفضل ما تتحلون به من مهارة دبلوماسية وخبرة شخصية في مجال نزع السلاح. وأعرب أيضا عن امتناني للسيد دنابالا، وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح، لما يبذله من جهود دؤوبة للنهوض بقضية نزع السلاح داخل الأمم المتحدة.

لقد اعتمد رؤساء الدول والحكومات هذا العام، في دورة غير مسبوقة عقدت في عشية الألفية الجديدة، بيانا هاما، وأكدوا تزايد الترابط بين الأمن الدولي ونزع السلاح، ودعوا بشكل خاص إلى إزالة الأسلحة النووية والحد من الخطر النووي.

وهذا النداء هو ذاته تجسيد للرغبة العالمية في إزالة شبح أسلحة الدمار الشامل التي تخيم على عالمنا. إننا نحتاج في هذه المرحلة إلى المضي قدما في تحقيق هذا الهدف من خلال تصورات ومذاهب أمنية جديدة لتصميم الهيكل الأمني العالمي والإقليمي في هذه البيئة الجديدة.

وفي هذا السياق، فإن إزالة الأسلحة النووية، وهي أكثر ما اخترعه الإنسان على الإطلاق من أسلحة قاسية، حيث يمكنها تدمير العالم بأسره عدة مرات، ينبغي أن تكون من أولوياتنا العليا. وقد أوجد نجاح مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠٠٠، الذي اتخذ قرارا بشأن مخطط عام للمضي قدما نحو إزالة الأسلحة النووية، تفاؤلا جديدا وقويا بأن خطوات عملية ستتخذ لتحقيق هذا الهدف الإنساني النبيل.

وفيما يتعلق بآلية نزع السلاح، ينبغي للأمم المتحدة أن تكيف برنامج عملها وفقا لذلك لتلبية هذا النداء العالمي. ولحسن الحظ تمكنت لجنة نزع السلاح من الاتفاق هذا العام على بدء مداولات بشأن نزع السلاح النووي. وهذه هي

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

00-67945 (A)

أول مرة في تاريخ هذه اللجنة تبدأ بتداول هذه المسألة الرئيسية في سياقها العام. وقد بدأت اللجنة بداية طيبة هذا العام، ويحدونا الأمل في أن تسهم المداولات التي ستجرى في العامين القادمين إسهاما كبيرا في النهوض بقضية نزع السلاح النووي.

ويتوقع أن يحذو مؤتمر نزع السلاح، بوصفه المحفل الوحيد للتفاوض على صعيد متعدد الأطراف بشأن نزع السلاح، حذو اللجنة وأن يبدأ في مفاوضات بشأن نزع السلاح النووي، وكذلك بشأن حظر إنتاج المواد الانشطارية للاستخدام في الأسلحة، حسبما قرر مؤتمر عدم الانتشار النووي لعام ٢٠٠٠.

والمجتمع الدولي يأسف للحالة السائدة في مؤتمر نزع السلاح، وينتظر أن تُبذل كافة الجهود لتنشيط هذا المحفل الهام. وينبغي لنا جميعا أن نجد في العمل للتغلب على الجمود الراهن، وأن نهيئ الظروف لكي يتفق المؤتمر على برنامج عمله في بداية دورته السنوية القادمة في كانون الثاني/يناير. وبوصف بلدي عضوا في هذه الهيئة، فإنه مستعد لأن يدلوا بدلوه لتحقيق ذلك الهدف.

والانضمام العالمي لمعاهدة عدم الانتشار النووي جزء آخر لا يتجزأ من عملية تخليص العالم من الأسلحة النووية. وهذه المسألة تتسم بأهمية خاصة بالنسبة لدول الشرق الأوسط. فجميع الأطراف في المنطقة، ما عدا إسرائيل، قد انضمت اليوم إلى معاهدة عدم الانتشار، وتخضع جميع المرافق النووية في المنطقة، ما عدا المرافق النووية في إسرائيل، للضمانات الكاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وتعترف جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار بوضوح أكثر من أيما وقت مضى، إذ وجهت نداء لإسرائيل على وجه التحديد للانضمام إلى المعاهدة، بوجود خطر حقيقي في المنطقة. ويحدونا الأمل في أن يسهم هذا التطور في التوصل إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية ومن أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، وهو ما تؤيده قرارات الجمعية العامة منذ ٢٦ عاما.

ونصت الوثيقة الختامية لمعاهدة عدم الانتشار أيضا على اتخاذ مجموعة من تدابير مؤقتة وخطوات لازمة إلى حين تدمير الأسلحة النووية تحت رقابة دولية فعالة. والتأكيدات الأمنية السلبية من ضمن الأهداف الهامة المدرجة في جدول الأعمال منذ فترة طويلة، حتى قبل اعتماد معاهدة عدم الانتشار ذاتها في عام ١٩٦٨. وقد اقتصرت المناقشات لصياغة هذه الترتيبات على التعاريف الأساسية والأساليب العامة لتقديم هذه التأكيدات، التي لم تكن حاسمة وتظل جدلية جدا نظرا لتباين أوضاع البلدان المعنية. وتطرقت الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار مؤخرا إلى هذه المسألة من جديد، ويسود تفاؤل الآن بأنه سيجري التصدي بشكل إيجابي لهذه الترتيبات في سياق معاهدة عدم الانتشار. واتفق الآن على إبقاء الأمر قيد النظر الجدي بغية إيجاد أفضل آلية لمتابعة المسألة.

وبشكل عام، فإن القرار الذي اتخذه مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار الأخير بمواصلة دعم الآلية التحضيرية لمؤتمرات الاستعراض سيتيح لنا فرصة هامة لمتابعة المخطط واستعراض تنفيذه خلال الفترة الفاصلة حتى عام ٢٠٠٥. ولذا، علينا أن نكون يقظين وهو ما سنفعله، في متابعة التقدم المحرز في مجموعة واسعة من مناقشات نزع السلاح النووي وعدم الانتشار، يتراوح نطاقها من تنفيذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية إلى زيادة تخفيض الأسلحة النووية الاستراتيجية والتكتيكية.

وعلى الرغم من إبرام اتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية، ومن بروتوكول اتفاقية الأسلحة البيولوجية قيد التفاوض في جنيف ونحن نسعى

جميعا إلى إبرامه قبل انعقاد مؤتمر الاستعراض القادم فإن عدم عالمية هذين الصكين القانونيين الهامين للغاية ما برحت تجعل الحظر القانوني المفروض على استخدام الأسلحة البيولوجية والأسلحة الكيميائية حظرا مقيدا. وينبغي أن تتصدى الجمعية العامة لهذه المسألة مثلما فعلت فيما سبق، وبالتحديد بتكرار ندائها القوي لجميع الدول للانضمام لاتفاقية الأسلحة البيولوجية واتفاقية الأسلحة الكيميائية دون تباطؤ.

ومن شأن هذه النداءات أن تفضي بالطبع إلى تحقيق النتائج المنشودة إذا ما صاحبها أيضا تصميم جميع الدول الأطراف على تعزيز الحوافز للدول الأطراف وتذليل العقبات أمام الدول غير الأطراف في الاتفاقيتين. ولعل التنفيذ الكامل للأحكام المتعلقة بنقل المعدات والمواد والتكنولوجيا ذات الصلة للدول الأطراف لاستخدامها في أغراض سلمية، ورفض تقليل عمليات النقل هذه للدول غير الأطراف في هذين الصكين يمثل عاملا أساسيا في التقدم نحو تحقيق العالمية لهما. ونأمل أن يتم التصدي لهذه المسألة، وكذلك لمبادئها التوجيهية العملية والمفصلة، بإخلاص وجدية في جنيف خلال مفاوضات التحقق من البروتوكول لاتفاقية الأسلحة البيولوجية.

وينبغي في الوقت ذاته أن تؤكد الجمعية العامة مجددا النداءين اللذين سبق أن وجهتهما في عامي ١٩٩٦ و ١٩٩٨، وأن تطلب من جديد هذا العام إلى الدول الأطراف في بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ التي لا يزال لديها تحفظات على البروتوكول أن تسحب تلك التحفظات. ولذلك أغتنم هذه الفرصة لكي أعرب عن تقديري لقرار حكومة كندا بسحب تحفظاتها على البروتوكول، وعن ترحيبي به، إذ أنها تستجيب بذلك على وجه الخصوص لنداء الجمعية العامة.

إن نظم إيصال أسلحة الدمار الشامل تثير قلقا مشروعا للمجتمع الدولي. ومن حسن الفطنة استخلاص أن استخدام أسلحة الدمار الشامل يتوقف إلى حد بعيد على فعالية نظم إيصال تلك الأسلحة. وقد قدمت جمهورية إيران الإسلامية العام الماضي مشروع قرار يتناول هذا الشاغل من قبل هذه الهيئة العالمية التي يفترض فيها أن تناقش وتنظر في مسائل ذات أهمية كبيرة بالنسبة لأمننا. وفي العام الأول لتقديم مشروع القرار كانت النتائج مشجعة. فقد اعتمد مشروع القرار بتأييد واسع النطاق، ودون أي تصويت سلبي ضده. وكما أسهمت دول أعضاء بشكل جوهري بتقديم وجهات نظر مكتوبة للأمين العام، كما جاء في القرار.

بيد أن هذه النتيجة غير مرضية. فالارتفاع الكبير في عدد الدول الممتنعة عن التصويت على القرار، ومعظمها من بين أعضاء نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف، يوضح ضرورة دعم وتعزيز مفهوم مشترك للمنحى الأساسي للقرار، وهو الاتجاه الذي نتبعه. وسيركز مشروع القرار المعني بالقذائف هذا العام على فكرة إنشاء فريق دراسة في إطار الأمم المتحدة لمساعدة الأمين العام في تقديم تقرير شامل عن القذائف للجمعية العامة. وإننا واثقون الآن أكثر من ذي قبل من أن كثيرا من البلدان ستنظر إلى هذا النهج نظرة إيجابية باعتباره مجديا ويمثل خطوة عملية أولى للتصدي لهذه المسألة على نطاق عالمي.

إن تركيز مساعينا على حظر أسلحة الدمار الشامل ينبغي، بالطبع، ألا يشغل انتباهنا عن مجال الأسلحة التقليدية. وقد بدأت لجنة نزع السلاح مرة أخرى هذا العام مداولاتها بشأن هذه المسألة. ولعل الأمر المأساوي في هذا الميدان هو الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة، الذي تسبب في نشوب صراعات مسلحة دامية في مناطق تروح ضحيتها مئات الأبرياء كل شهر. ولاقت الجهود الدولية الرامية إلى التصدي لهذه المسألة على المستوى العالمي تأييدا غامرا لحسن

الحظ ومن المتوقع أن يتناول مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالأسلحة الصغيرة والمقرر عقده في عام ٢٠٠١ بشكل جوهري بعض التدابير العملية للحيلولة دون استمرار هذه المأساة. والمرحلة التحضيرية لأعمالنا، التي ستجرى في الدورتين القادمتين، ستمثل جزءا هاما للغاية في هذه العملية وينبغي أن تهيئ الأمور الموضوعية والتنظيمية اللازمة، بما في ذلك مشروع خطة العمل لكي ينظر فيها المؤتمر ويعتمدها.

ومن المشجع أن لدينا متسعا من الوقت للتصدي لهذه المسألة في اجتماعات مكرسة لها، بما في ذلك خلال المشاورات غير الرسمية للجنة التحضيرية، التي تسير جنبا إلى جنب مع اجتماعات اللجنة الأولى. ويحدوني الأمل في أن تساعد هذه الاجتماعات على إحراز تقدم، على الأقل في بعض الجوانب الإجرائية من أعمالنا، حتى يتسنى للدورة الثانية للجنة التحضيرية أن تركز على جوهر أعمالنا.

لقد أشرت في بداية بياني إلى الترابط بين نزع السلاح والأمن. ومن الأهمية الإشارة في السياق ذاته إلى أن التدابير الإقليمية والدولية هي جوانب متكاملة للهدف العام وهو: دعم وتعزيز الأمن. إن عالم اليوم لم يعد يتألف من أشتات مناطق تنفصل كل منها عن الأخرى. فأمن كل منا يرتبط بأمن المناطق الأخرى. وما لم نواصل بقوة الجهود المبذولة على الصعيد الإقليمي والرامية إلى تعزيز السلام وإزالة التوترات، لا سيما في بعض المناطق الأكثر حساسية، فإن المساعي الدولية أو العالمية قد لا تؤدي إلى تحقيق السلام العالمي.

ومنطقة الخليج الفارسي هي من تلك المناطق التي سيسهم تعزيز الأمن الإقليمي فيها في تعزيز الأمن الدولي. فالحربان المتعاقبتان والواسعتان النطاق اللتان شهدتهما المنطقة قد أوجدتا تشككا يتسبب في توترات وانعدام الثقة بشكل مستمر في المنطقة. ولكن بلدان المنطقة والمجتمع الدولي لا يمكنها أن تدع انعدام الثقة هذا يؤدي إلى أزمة جديدة أو مواجهة جديدة. ومن ثم، فإن بلدان المنطقة تحتاج إلى التصدي لهذه المسألة الأساسية، وإلى أن تتخذ خطوات عملية لتخفيف حدة الشواغل.

وقد تبنى بلدي، وهو البلد الذي له أطول شواطئ على الخليج الفارسي، سياسة انفراج، ويعمل على تخفيف حدة التوترات في المنطقة. فتخفيف حدة التوترات وانعدام الثقة من العناصر الأساسية لوضع الأساس الضروري لتبني نهج بناء صوب دعم السلام والأمن.

ويمكن أن توفر قرارات هذه اللجنة، وقرارات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة، أساسا يمكن بلدان الخليج الفارسي من أن تستند إليه في بذل جهود مشتركة للتصدي لهذه الشواغل. وإننا نرى اهتماما متزايدا في المنطقة للسير في هذا الاتجاه.

السيد حسن (العراق): سيدي الرئيس، يسرني كل السرور أن أعرب لكم ولزملائكم في المكتب في مستهل بياني عن خالص تهاني وفد بلدي على انتخابكم. ونأمل أن تحقق دورة اللجنة الأولى لهذا العام النتائج المنشودة.

لقد زادت الأخطار المحدقة بالسلم والأمن الدوليين منذ نهاية الحرب الباردة. فسباق تسلح متواصل، وحالات العدوان والاحتلال الأجنبي، والتدخل في الشؤون الداخلية للدول، وسياسات الهيمنة، وانتهاكات الميثاق ومبادئ القانون الإنساني الدولي، وفرض العقوبات اللاإنسانية التي سلبت الشعوب أبسط حقوقها، كلها شكلت سمات أساسية للعقد الماضي وما لم يبذل المجتمع الدولي جهودا مضاعفة لنبذ استخدام القوة في العلاقات الدولية وتحقيق الأمن من خلال نزع السلاح، فإن التهديد الذي يتعرض له بقاء الجنس البشري سيزداد. إن سيادة القانون في العلاقات الدولية من

شأنه أن يهيئ الظروف الملائمة لوقف سباق التسلح وإحراز تقدم في مجال نزع السلاح.

إن ما يتعرض له بلدي، العراق، هو مثال للآثار الكارثية المترتبة على سياسة القوة الغاشمة في العلاقات الدولية. وسأقدم للجنة بعض الأمثلة. أولا، فرضت الولايات المتحدة، باسم الأمم المتحدة، عقوبات شاملة على العراق في عام ١٩٩٠ وتسببت هذه العقوبات إلى وفاة نصف مليون طفل دون سن الخامسة، كما يؤكد تقرير منظمة الأمم المتحدة للطفولة الذي نُشر في ١٢ آب/أغسطس ١٩٩٩، بالإضافة إلى وفاة مليون عراقي من مختلف الأعمار. وهذا العدد يتجاوز عدد الأشخاص الذين راحوا ضحية استخدام أسلحة الدمار الشامل في شتى أنحاء العالم. والجريمة مستمرة. ويستشهد كل شهر سبعة آلاف طفل عراقي بقنابل النيترون الأمريكية المسماة ''العقوبات الشاملة'' وآخر شهادة تؤكد أن هذه العقوبات تنتهك بشكل صارخ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي هو تقرير اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في دورتها الثانية والخمسين المعقودة في جنيف في الفترة ٣١ تموز/يوليه – ١٨ آب/أغسطس ٢٠٠٠، والذي أكد أن العقوبات الشاملة المفروضة على العراق هي عمل غير مشروع بموجب القانون الإنساني الدولي وقوانين حقوق الإنسان. كما تؤكد تقارير المنظمات الإنسانية والقانونية الأخرى أن العقوبات المفروضة على العراق هي جريمة إبادة جماعية بكل المقاييس.

ثانيا، استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية قوة عسكرية مفرطة ضد العراق بذريعة تنفيذ القرار ٦٧٨ (١٩٩٠). فأسقطت الولايات المتحدة أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ طن من القنابل على العراق، أي ما يعادل ست أو سبع قنابل ذرية من النوع الذي ألقي على هيروشيما. وقد دمرت هذه القنابل البنى التحتية للاقتصاد والخدمات في العراق، تحقيقا لرغبة وزير خارجية الولايات المتحدة آنذاك، جيمس بيكر، بإعادة العراق إلى عصر ما قبل التصنيع، وهو هدف لم تنص عليه قرارات مجلس الأمن.

ثالثا، أطلقت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا خلال عدوانهما على العراق أكثر من مليون طلقة من اليورانيوم المستنفد وهي أول مرة استخدمت فيها هذه الأسلحة الإشعاعية في الحرب. وقد أدى ذلك إلى مشاكل صحية وكارثة بيئية في العراق ستمتد آثارها لعدة أجيال مقبلة. كما أنها تسببت في معاناة آلاف الجنود الأمريكيين والبريطانيين من خلال ''أعراض حرب الخليج''. إن استخدام اليورانيوم المستنفد ضد العراق يمثل جريمة ضد الإنسانية، ويجب معاقبة المسؤولين عن ذلك. وعلاوة على ذلك، يجب تعويض العراق عن الأضرار التي تكبدها، كما يجب تنظيف بيئتها للقضاء على آثار استخدام هذا السلاح الإشعاعي.

رابعا، وإضافة إلى الضرورة الملحة لإبرام اتفاقية دولية لحظر إنتاج واستخدام اليورانيوم المستنفد في أغراض الحرب، اسمحوا لي أن أشير إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا قد فرضتا منذ عام ١٩٩١ منطقة لحظر الطيران شمالي العراق، ووسعتها في عام ١٩٩٢ لتشمل جنوبي العراق. وتستخدم الولايات المتحدة وبريطانيا طائراتهما بشكل مكثف فوق الأراضي العراقية وتقصفان أراضي العراق بشكل مستمر. أي أنها حرب مستمرة منذ عام ١٩٩١، مع استخدام القوة خلافا لميثاق الأمم المتحدة.

وقد راح ضحية هذا الاستخدام غير المشروع للقوة ضد العراق مئات الشهداء وآلاف الجرحى. وتساهم دول في المنطقة هي السعودية، والكويت، وتركيا في هذا العدوان بتوفير قواعدها الجوية للطائرات الأمريكية والبريطانية، أي أنها شريكة أساسية في العدوان على العراق، وتتحمل

بموجب القانون الدولي التبعات كافة التي تترتب على هذا العدوان.

خامسا، لم يتوقف استخدام الولايات المتحدة الأمريكية الأمم المتحدة كغطاء لأعمالها العدائية ضد العراق عند حد. واستخدمت الولايات المتحدة الأمريكية جهازا فرعيا تابعا لمجلس الأمن، وهي اللجنة الخاصة للأمم المتحدة، للتجسس على العراق وتقديم تقارير زائفة عن عدم امتثال العراق لقرارات مجلس الأمن.

وأسوة بأي عميل يتم استبداله خشية افتضاح أمره، سواء أكان حاكما أو جهازا فرعيا لمجلس الأمن، قتلت الولايات المتحدة الأمريكية اللجنة الخاصة في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ حتى لا يفتضح أمرها. ولكن ذلك لم يمنع الحقائق من أن تبدأ بالظهور، سواء ما يتعلق منها بحقيقة قيام تلك اللجنة بالتجسس على العراق لحساب المخابرات الأمريكية والموساد أو حقيقة أن مرحلة نزع السلاح المطلوبة في القسم جيم من القرار ٦٨٧ (١٩٩١) قد أنجزت. والمقالة التي كتبها رئيس المفتشين السابق سكوت ريتر في مجلة ”Arms Control Today“ في عدد حزيران/يونيه ٢٠٠٠ تؤكد إنجاز مرحلة نزع السلاح. أي أن مجلس الأمن كان مطلوبا منه منذ سنوات أن يرفع العقوبات عن العراق بموجب قرارات المجلس نفسها. لكن ذلك لم يحصل حتى الآن لأن أهداف الولايات المتحدة من قرارات مجلس الأمن هي غير ما جاء في القرارات ذاتها.

تقوم القوات الصهيونية منذ ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ بحملة قمع عسكرية جديدة ضد الشعب الفلسطيني تستخدم فيها الدبابات والمروحيات والصواريخ والأعتدة المحظورة مثل رصاص دمدم والقنابل العنقودية. ولا شك أنكم صدمتم بصورة الطفل رامي محمد الدرة وهو يحتمي بوالده ويصرخ مرعوبا طالبا النجاة و لم يمنع ذلك المنظر الذي يثير شفقة الإنسان، أي إنسان، لم يمنع الجندي الصهيوني من توجيه فوهة بندقيته إلى الطفل رامي الدرة وإطلاق النار عليه بدم بارد وتركه يتضرج بدمائه في حضن والده. إن هذه الصورة تعطينا نموذجا للقدرة المدمرة للعقول المشبعة بثقافة الهيمنة والعنصرية وسياسات القوى واحتقار الإنسان. كما أنها تكشف لنا المخاطر الحقيقية الناجمة عن استمرار امتلاك الكيان الصهيوني لأسلحة الدمار الشامل. وفي المقدمة منها الأسلحة النووية. إن استمرار برنامج التسلح النووي الإسرائيلي خارج النظام الدولي لمنع الانتشار ورفض هذا الكيان الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية يشكل تهديدا جديا للأمن الإقليمي والدولي. وينال من مصداقية معاهدة عدم الانتشار. إن تكريس الأمر الواقع بإلزام دول المنطقة بنظام عدم الانتشار واستثناء الكيان الصهيوني من ذلك يشكل خللا خطيرا يهدد الأمن القومي العربي ولا يمكن قبوله. إن من غير العدل أن يجبر العرب على البقاء الأبدي في معاهدة لا توفر لهم ضمانا في وجه الأسلحة النووية الإسرائيلية، بينما تستمر إسرائيل في تطوير أسلحتها النووية وبقية أسلحة الدمار الشامل أفقيا وعموديا بمساعدة الولايات المتحدة وخارج أي شكل من أشكال المراقبة الدولية.

لقد ركزت كلمتي على حالتي العراق وفلسطين المحتلة كنموذج لما يحصل في مناطق أخرى من العالم نتيجة هيمنة الولايات المتحدة وسياسات القوة واحتقار القانون التي قام عليها نظام القطب الواحد. وهذه الشواهد تؤكد أن عالم اليوم هو الأبعد عن السلم والعدل والأمن. وأن علينا جميعا أن نواجه هذه التحديات في مسارين لا ينفصلان. الأول من خلال الالتزام الصارم بميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وتعزيز الآليات الدولية بما يؤكد سيادة القانون ويمنع الأعمال العسكرية المنفردة، أو التهديدات بالعمل العسكري ضد سيادة ووحدة أراضي واستقلال

الدول والثاني من خلال البناء على ما تم تحقيقه في مجال نزع السلاح منطلقين من الاستراتيجية التي أقرتها الدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة المعقودة في عام ١٩٧٨ وبالذات الأولوية المعطاة لنزع السلاح النووي.

السيد أليمان (إكوادور) (تكلم بالاسبانية): سيدي الرئيس، أود بادئ ذئ بدء أن أقدم إليكم تهنئة وفد بلدي على انتخابكم الذي أنتم أهل له لرئاسة لجنتنا. وأود أن أنقل من خلالكم تهنئتنا لسائر أعضاء المكتب. ويمكنكم الاعتماد على تعاون وفدي في اضطلاعكم بعملكم الهام. وأود أيضا أن أزجي الشكر لوكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح على بيانه الاستهلالي القيِّم.

إن الاتجاهات المشجعة التي بدت وكأنها تنشأ في نهاية الحرب الباردة، والتي كانت توحي بأن المجتمع الدولي سيتطور نحو أشكال من التعاون أوسع نطاقا، في زمن يسوده السلام والأمن العالميين، قد انعكست بسبب زيادة عدد الصراعات لا الدولية فحسب ولكن الداخلية أيضا، التي يروح ضحيتها ويعاني منها بدرجة كبيرة النساء والأطفال أساسا. والنهج الجديدة أو النسخ المستوفاة من مذاهب الدفاع الاستراتيجي تزيد من انعدام الأمن الدولي، كما أن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها قد يخل بعناصر من ميثاق سان فرانسيسكو المتعلق بالعمل الجماعي الدولي. والأمم المتحدة، إذ تواجه هذه التطورات، تشجع على عدد من تدابير بعيدة الأثر تتصل بنزع السلاح الدولي والأمن الدولي ستمكننا من النظر بتفاؤل متجدد في أهداف نزع السلاح المتفق عليها في إطار هذه المنظمة.

وفي هذا السياق، أود على وجه الخصوص أن أسلط الضوء على النتائج المبشرة لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة، الذي أكدت فيه الدول الحائزة للأسلحة النووية التزامها المطلق بالشروع في إزالة ترساناتها النووية.

وعلاوة على ذلك، فقد نجحنا في تحقيق تطلعات المجتمع الدولي طويلة الأمد في هذا المجال. وهكذا، فقد وافق مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار أيضا على ضرورة التفاوض في مؤتمر نزع السلاح على معاهدة غير تمييزية ومتعددة الأطراف ويمكن التحقق منها دوليا وبشكل فعال، معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية للاستخدام في الأسلحة النووية؛ وعلى ضرورة إنشاء هيئة فرعية ذات ولاية واضحة في إطار مؤتمر نزع السلاح لتناول مسألة نزع السلاح النووي؛ وعلى ضرورة التوقيع والتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، دون تباطؤ أو شروط.

إن وفد إكوادور، باعتباره عضوا في مؤتمر نزع السلاح، سيشجع في هذا المحفل على الامتثال لهذه الالتزامات. ومن الضروري أن تنضم البلدان القليلة التي لا تزال خارج معاهدة عدم الانتشار إلى هذه المعاهدة المتعددة الأطراف من أجل كفالة عالميتها. وبصورة مماثلة، يجب التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في وقت مبكر، لا سيما من جانب الـ ٤٤ بلدا اللازم تصديقها على المعاهدة حتى يبدأ نفاذها كصك دولي.

وطالما أيدت إكوادور الجهود الرامية إلى نزع السلاح النووي. وهذا هو السبب في انضمامنا إلى معاهدة عدم الانتشار منذ إنشائها، ومشاركتنا بنشاط في إعداد معاهدة تلاتيلولكو، التي أعلنت أمريكا اللاتينية منطقة خالية من الأسلحة النووية. وكان لنا الشرف في عام ١٩٩٩ أن قمنا بتنسيق أعمال الفريق العامل التابع للجنة نزع السلاح، والذي وضع مبادئ توجيهية لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية معترف بها دوليا على أساس اتفاقات تتوصل إليها دول المنطقة المعنية بمحض إرادتها. ويرى وفد

بلدي أن هذه المناطق تدعم نظام عدم الانتشار النووي، وتسهم في التوصل إلى نزع السلاح النووي.

وفي هذا السياق، نرى من المشجع إنشاء مناطق جديدة خالية من الأسلحة النووية ستمكن، إلى جانب المناطق المنشأة بموجب معاهدات تلاتيلولكو وراروتونغا وبانكوك وبيلينداباً، من القضاء على الخطر النووي في نصف الكرة الجنوبي والمناطق المجاورة.

ويود وفد بلدي، كما درج في الماضي، أن ينوه بأهمية فتوى محكمة العدل الدولية لعام ١٩٩٦، التي لا تزال سارية. ونرى أنه ينبغي أن تبدأ جميع الدول التفاوض في صك ملزم قانونا على الصعيد الدولي لحظر تطوير الأسلحة النووية أو إنتاجها أو اختبارها أو نشرها أو تخزينها أو نقلها أو التهديد بها أو استخدامها، مما يعني في نهاية الأمر القضاء عليها، تمشيا مع الإعلانات المتكررة لهذه الجمعية في هذا الصدد. وتحقيقا لهذه الغاية، تؤيد إكوادور عقد مؤتمر دولي لتحديد سبل القضاء على الأخطار النووية، وفقا لإعلان الألفية الذي اعتمده مؤخرا رؤساء الدول والحكومات.

ويود وفد بلدي أن ينبه اللجنة إلى خطورة تعديل معاهدة الحد من المنظومات المضادة للقذائف التسيارية بتدابير أحادية قد تخل بالتوازن الاستراتيجي الهش بين البلدان الموقعة.

إن حدوث سباق تسلح جديد يمكن أن تكون له آثار لا يمكن التنبؤ بها، لا على الدول الأطراف في تلك المعاهدات فحسب، ولكن أيضا على المجتمع الدولي بأسره، تصاحبها انعكاسات هامة وخطيرة على الاستقرار والأمن العالميين. وعلى العكس، نرحب باعتماد الاتحاد الروسي، في بداية هذا العام، لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ومعاهدة زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (START II)، ونشجع الأطراف المعنية على بدء المفاوضات بشأن المرحلة الثالثة من معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (START III) في أقرب وقت ممكن.

ويجب أن يصحب الإجراءات المتخذة في مجال نزع السلاح النووي تدابير ملموسة في مجال الأسلحة التقليدية. ومما هو جدير باهتمام وفدي التحليل الذي أجراه هذا العام في هذا الصدد الفريق العامل التابع للجنة نزع السلاح، الذي رأسه بذكاء وفد الأرجنتين، والمسؤول عن استحداث تدابير عملية لبناء الثقة في هذا المجال، جدير باهتمام وفد بلدي الخاص، حيث إنه يرى أن فرصا كثيرة ستتاح في اجتماعات اللجنة المقبلة لوضع بارامترات وتوصيات بشأن هذه المسألة الهامة. وقد قدمت إكوادور إلى الأمين العام في هذا الصدد معلومات تتصل بعمليات نقل الأسلحة في عام ١٩٩٩، وتم تعميمها في هذه الدورة في الوثيقة A/55/272.

لقد أدت الآثار المتبقية للصراعات الإقليمية والتوتر الذي اتسمت به الحرب الباردة إلى زيادة لم يسبق لها مثيل في الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، حيث تعد البلدان النامية هي الدول المتلقية لها بشكل أساسي. والإتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، الذي كان آخذا في الانخفاض حتى عام ١٩٩٨، قد زاد لأول مرة في العقد الماضي، وفقا للبيانات الواردة في تقرير الأمين العام. فزاد حجمه إلى ٧٨٠ بليون دولار تقريبا، وهو ما يعادل ٢,٦ في المائة من إجمالي الناتج الوطني العالمي.

وهذا الإتجار يغذي عدم الاستقرار، وله تشعبات اجتماعية عميقة الجذور يجب التصدي لها. ويرى وفد بلدي أنه من أجل وضع حد لهذا التصعيد في سباق التسلح، يجب أن تتحمل الحكومات مزيدا من المسؤولية فيما يتعلق بإنتاج واستخدام وتسويق وتصدير هذا النوع من الأسلحة، التي يمثل المتاجرون بالمخدرات والعصابات عملاءها. وينبغي أن

يشجب المجتمع الدولي هذه الأنشطة بقوة، ليس فقط بسبب ما لها من آثار ضارة ومزعزعة للاستقرار، ولكن أيضا لما تتسم به من ميل للانتشار. والخطوات الكبيرة في المفاهيم المحققة في هذا المجال داخل الأمم المتحدة تمثل إسهاما كبيرا نحو المؤتمر الدولي المقرر عقده العام القادم.

وفي مجال آخر أود أن أذكر اتفاقية أوتاوا لحظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام. وقد شاركت إكوادور بنشاط في العملية التفاوضية التي أفضت إلى الاتفاقية على ثقة من أن تطبيقها سيعزز السلم والأمن الدوليين. وتحقيقا لهذه الغاية، أنشأت إكوادور على أرضها مركزا متخصصا لإزالة الألغام بهدف تقديم الدعم الإنساني للضحايا، وتحسين هيكل مهام إزالة الألغام، وتنسيق عمل مختلف المجموعات المتصلة بهذه المسألة، ومحاولة الحصول على المساعدة الدولية واستخدامها بأفضل أسلوب ممكن. إن الإزالة الكاملة والنهائية للألغام المضادة للأفراد هدف ذو أولوية في إكوادور.

وتحقيقا لهذه الغاية، اتخذت إكوادور مجموعة تدابير منها التوقيع على اتفاق تعاون مع منظمة الدول الأمريكية، دعيت فيه خدمات الأمم المتحدة المشتركة في الأنشطة المتعلقة بالألغام إلى المشاركة والاستفادة من الموارد التي يوفرها المجتمع الدولي، لا سيما اليابان؛ ونعرب عن تقديرنا لهذا التعاون، ونأمل أن يترجم هذا التعاون إلى واقع ملموس في القريب العاجل.

وبالمثل، أبلغ بلدي أمانة الأمم المتحدة بالحالة الراهنة فيما يتعلق بالألغام المضادة للأفراد في بلدنا، وفقا للمادة ٧ من اتفاقية أوتاوا. كما أرسل إلى الأمم المتحدة قائمة بالخبراء الإكوادوريين في هذا المجال الذين يمكنهم التعاون في مساع مماثلة عند الاقتضاء.

وتحقيقا لتلك الغاية، أصدرت حكومة إكوادور في ٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ مرسوم التصديق على البروتوكول المتصل بحظر أو تقييد استعمال الألغام والفخاخ المتفجرة وغيرها من الأجهزة، البروتوكول الثاني، بصيغته المعدلة في ٣ أيار/مايو ١٩٩٦، والمرفق لاتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر.

لقد أشرت في مستهل بياني إلى التناقض المتمثل في الزيادة الجديدة في نفقات اقتناء الأسلحة خلال عام ١٩٩٩ على حساب التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ووفد بلدي على ثقة من أن جميع البلدان ستنظر في هذا الأمر وستقرر الإفراج، على الأقل جزئيا، عن الموارد الهامة التي تلقى حاليا في دوامة سباق التسلح لاستخدامها في تحسين الأوضاع المعيشية للناس كافة، لا سيما في البلدان النامية، وهو في نهاية الأمر أفضل وسيلة للإسهام في ضمان تمتع المجتمع الدولي بالعدل والسلام والأمن.

وأخيرا، يود وفد إكوادور أن يركز على العمل الهام الذي يقوم به مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية، ومقره ليما، وهنا نشترك مع الوفود الأخرى في النداءات التي توجهها للمجتمع الدولي لكي يعمل ويتعاون مع مختلف أنشطة المركز.

السيد كيم تشانغ غوك (جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية) (تكلم بالانكليزية): سيدي الرئيس، أقدم لكم باسم وفد جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية التهنئة على انتخابكم لرئاسة اللجنة. وإني على ثقة من أن اللجنة ستحقق النجاح في ظل توجيهكم القدير. وأقدم تهنئتي أيضا لأعضاء المكتب على انتخابهم.

كانت البشرية في القرن العشرين تتطلع إلى العيش في عالم ينعم بالسلام والأمن، بينما عانت من ويلات حروب ساخنة غير مسبوقة في التاريخ. وولدت نهاية الحرب الباردة آمالا عريضة في تحقيق السلام. وتطلعت شعوب العالم إلى أن تتمكن من تحقيق التنمية المستدامة وأن تعيش حياة سعيدة في بيئة جديدة. كما قيل الكثير عن حلول عصر يسوده السلام والرخاء مع نهاية الحرب الباردة.

ولكن ما هي الصورة الحقيقية لكوكبنا وهو يدخل قرنا جديدا؟ فلا يزال أمام البشرية تحديات جمة لتحقيق السلام والتنمية.

إن العلاقات العدوانية بين البلدان تظل كما هي، كما أن مفهوم المجابهة صامد لم يتزحزح. وتخلق من العدم التهديدات وتصنع من الخيال الدول المعادية. ويسمع المرء الكثير عن تطوير منظومات أسلحة جديدة، وتُعزز التحالفات العسكرية باسم الدفاع.

ولم تتغير نية الاحتفاظ بالأسلحة النووية، وتهمش المطالبة بإزالة الأسلحة النووية وتتحول إلى عدم الانتشار النووي.

وتواصل خطة بناء منظومات وطنية مضادة للقذائف ومنظومات دفاع موقعية ضد القذائف بذريعة الحاجة إلى التصدي للهجمات القذائفية من أي اتجاه كانت. إن المنظومات الوطنية المضادة للقذائف ومنظومات الدفاع الميدانية ضد القذائف يستهدفان الهيمنة على العالم بفضل تفوق القوة، نظرا لأنهما تقومان على أساس سياسة القوة ونظرية الهيمنة النووية.

وفي آسيا، يجري تجاهل محاولة اليابان البلد المنهزم تحقيق القوة العسكرية والتسلح النووي.

كل هذه الأمور توضح أن سياسة القوة واستمرار التفكير بأسلوب الحرب الباردة هما التحديان الخطيران اللذان يواجههما المجتمع الدولي اليوم. إن التفكير بأسلوب الحرب الباردة يبعث على ممارسة سياسة القوة التي تشكل العقبة الرئيسية أمام نزع السلاح، لا سيما نزع السلاح النووي، والسلام والأمن. وهذا هو أيضا العامل الرئيسي الذي يهدد مبدأ احترام السيادة ويعوق إقامة علاقات ودية ومتكافئة بين الأمم، كما ورد في ميثاق الأمم المتحدة.

إن نزع السلاح لا يمكن أن يتحقق عن طريق جهود يبذلها طرف واحد فقط، فالسلام لا يتحقق لصالح طرف واحد فقط. ولا يمكن أن ننتظر أن يتحقق السلام والأمن ما دامت البلدان القوية تقمع البلدان الضعيفة بالقوة. وحيثما يوجد القمع، يوجد رد الفعل. ولن ينعم العالم بالسلام والأمن في القرن الحادي والعشرين ما دامت محاولات الحرب الباردة ماضية لتحقيق تفوق القوة والهيمنة على العالم.

وينبغي أن تحول الأمم المتحدة مسألة نزع السلاح العالمي إلى عملية تتولاها الأمم المتحدة. ونظرا لاقتراح الأمين العام بعقد مؤتمر دولي لتحديد سبل القضاء على الأخطار النووية، ومطالبة عدد كبير من الدول الأعضاء بعقد دورة استثنائية معنية بنزع السلاح، يحدونا الأمل في أن يتم التوصل في أقرب وقت ممكن إلى اتفاق على عقد دورة استثنائية رابعة للجمعية العامة.

إن جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية ستسعى جاهدة على الدوام إلى تحقيق السلام والأمن في العالم، بالتعاون الوثيق مع الدول الأعضاء. إن جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية تقدر وتنشد السلام والأمن أكثر من أي بلد آخر، حيث أنها محاطة ببلدان كبيرة، وقد عانت من التقسيم وعاشت في ظل الهدنة على مدى عقود عدة. ومن خلال التزامنا الصادق بالسياسة المتمثلة في حب السلام والاستقلال، تمكننا من حماية أنفسنا من خطر الحرب والدفاع عن السلام في شبه الجزيرة الكورية في وجه

محاولات عدوانية منقطعة النظير قامت بها في السنوات الأخيرة قوات متحالفة ضد بلدنا.

إن الجنرال كين يونغ الثاني الموقر واصل سياسة الجيش أولا بوصف ذلك تجسيدا للواقع الذي يواجه بلدنا. وهو يقود شعبنا إلى الدفاع عن البلد، ويشجع التنمية الاجتماعية، ومن ثم يوحد بقوة الشعب بأسره مرتكزا على الجيش. ونتيجة لسياسة ''الجيش أولا'' التي يتبعها الجنرال كيم يونغ الثاني الموقر، تم التغلب على المحنة القاسية التي تواجه بلدنا، ووضع أساس متين لبناء أمة قوية ومزدهرة.

وفي حزيران/يونيه من هذا العام، عقد اجتماع قمة بين كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية في بيونغ يانغ، وصدر إعلان مشترك. ويسجل اجتماع القمة والإعلان المشترك الناجم عنه معلما تاريخيا يمثل نقطة تحول نحو تحقيق إعادة توحيد أمتنا بشكل مستقل. وتجري اليوم المحادثات بين الشمال والجنوب على مستوى الوزراء وغير ذلك من الاتصالات والحوار تنفيذا للإعلان المشترك، كما تجري تهيئة جو إيجابي لتحقيق السلام وإعادة التوحيد. وستواصل جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية الإسهام في تحقيق السلام في آسيا وفي سائر أنحاء العالم بإحلال السلام في كوريا وإعادة توحيدها في أقرب وقت ممكن بتنفيذ الإعلان المشترك بين الشمال والجنوب.

ومن أجل إحلال السلام والأمن بشكل مستقر في كوريا وآسيا، لا بد من القضاء على العلاقات العدائية وسحب القوات الأجنبية من المنطقة. ونأمل أن تشجع الأمم المتحدة ودولها الأعضاء على التنفيذ السريع للإعلان المشترك بين الشمال والجنوب لتعزيز السلام وإعادة توحيد كوريا، وعمل ما ينبغي عمله استنادا إلى الإنصاف والواقع القائم.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أوضح مرة أخرى موقفنا من المسألة النووية، التي أثارتها بعض البلدان في هذه اللجنة. إن المسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية هي بين جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية والولايات المتحدة الأمريكية، وسوف تحل من خلال تنفيذ الإطار المتفق عليه بين جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية والولايات المتحدة. ومن أجل حل المسألة، لعل من المفيد المطالبة بتنفيذ الإطار المتفق عليه.

ونأسف لاستمرار أنماط التفكير القديمة. ولا نملك إلا أن نقلق قلقا بالغا إزاء العبارات والأفعال التي تعوق تهيئة المناخ الموات للمصالحة والتعاون في شبه الجزيرة الكورية.

وينبغي أن توضح اليابان موقفها وأن تتخلى عن محاولتها للحصول على أسلحة نووية، بدلا من أن تحشر ذاتها في شؤون الشعوب الأخرى. إننا نحث اليابان على أن تسلك طريق السلام الحقيقي.

السيد الخال (قطر): يطيب لي باسم وفد دولة قطر أن أتقدم إليكم بخالص عبارات التهنئة والتقدير على توليكم رئاسة هذه اللجنة الهامة. وإني لعلى ثقة من أن خبرتكم ومهارتكم وحنكتكم الدبلوماسية سيكون لها الأثر الفعال في إنجاح أعمالها. كما أود أن أهنئ في نفس الوقت بقية أعضاء المكتب متمنيا للجميع السداد والتوفيق لصالح السلام والأمن الدوليين.

لقد كانت قمة الألفية لهذه الدورة مناسبة تاريخية هامة لتقييم منجزات وإخفاقات الماضي، وخاصة بعد انتهاء الحرب الباردة، والاستفادة منها للتحضير والإعداد لتحديات المستقبل. ويعتبر الإعلان الختامي الصادر عن القمة، وكذلك التوصيات التي تضمنها تقرير الأمين العام عن دور الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين بمثابة تحديد وتوجيه للطريق الذي يجب أن تسلكه المجموعة الدولية برمتها في إطار مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة لمواجهة التحديات والقضايا الملحة التي تواجهنا في مجالات متعددة ومختلفة.

ولعل أبرز هذه التحديات التي تقف حجر عثرة أمام طموحات الشعوب للعيش في أمن وسلام هي سباق التسلح بالأسلحة التقليدية، وخطر الانتشار النووي وأسلحة الدمار الشامل في دولا عديدة في العالم.

إننا نعتقد أن المجموعة الدولية مدعوة في هذا الوقت بالذات إلى إيلاء نظرة موضوعية لمفهوم السلم والأمن الدوليين وسبل الحفاظ عليهما، واعتماد مفهوم أوسع، ليس فقط لمعرفة العوامل المباشرة للحروب والتراعات والتوترات، وإنما كذلك لمعرفة جذورها العميقة والكامنة، والعمل على معالجتها بما يضمن الوقاية المبكرة ودوام السلم والأمن. ويجب أن تكون الأمم المتحدة المحور والمدخل الأساسي لحل تلك التراعات.

وفي هذه المرحلة ونحن في مقتبل الألفية الثالثة ينبغي أن نسأل أنفسنا إن كنا على استعداد لإنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحروب والتراعات الدموية داخل الدول وفيما بينها والتي شهدتها الساحة الدولية خلال القرن الماضي. ولكن للأسف الشديد ما زال سباق التسلح وازدياد انتشار الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل، واستمرار تحديث الترسانات النووية، وبقاء برامج نووية متطورة خارج نظام الضمانات، ومقاومة هذه الدول نداءات المجتمع الدولي للانضمام إلى معاهدة منع الانتشار وإخضاع أنشطتها النووية للإشراف الدولي. إن النفايات الهائلة التي تنتج بسبب تطوير هذه الأسلحة وتخزينها، تهدد الضمير العالمي وأمن وسلامة جميع الدول النووية وغير النووية على حد سواء.

إننا نلاحظ من بيان سعادة السفير بيتكو دراغانوف، المندوب الدائم لجمهورية بلغاريا لدى الأمم المتحدة ورئيس مؤتمر نزع السلاح عند تقديمه تقرير المؤتمر لعام ٢٠٠٠ (A/55/27) أمام هذه اللجنة الموقرة مؤخرا أن المفاوضات العالمية بشأن نزع السلاح لا تزال في حالة جمود. وللخروج من هذا المأزق أصبح دور الأمم المتحدة، بآلياتها لنزع السلاح أكثر أهمية بالنظر إلى سلطة المنظمة ومشروعيتها اللتين لا يدانيهما الشك، وترى دولة قطر أن إزالة الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل لا تزال ضرورة لا محيد عنها.

إن دولة قطر إذ انضمت إلى معاهدات حظر الانتشار النووي والحظر الشامل للتجارب النووية وحظر الأسلحة الكيميائية تعزيزا لدعم أمن عالمنا، تعتبر إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط إسهاما فعالا في وقف انتشار الأخطار والتهديدات التي تسببها هذه الأسلحة، إلى جانب دعم أمن دول المنطقة، وبالتالي فهي تمثل تدبيرا هاما لبناء الثقة نحو تحقيق سلام عادل وشامل ودائم في منطقة الشرق الأوسط.

إن قرارات الجمعية العامة المعنونة ''إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط'' ظلت تعتمد سنويا منذ عام ١٩٧٤، ومنذ عام ١٩٨٠، وإلى الآن ما برحت الجمعية العامة تعتمد مشروع القرار هذا بتوافق الآراء، وتحظى تلك القرارات بالدعم المستمر في الإعلانات الثنائية لدول المنطقة وفي عديد من المحافل الدولية.

إن منطقة الشرق الأوسط تقع الآن تحت تهديد السلاح النووي الذي تمتلكه دولة واحدة وهي إسرائيل، وهذه المنطقة تشهد الآن حالة خلل واضحة وخطيرة وتفاوتا كبيرا بسبب انضمام جميع الدول العربية إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والتزامها بأحكام هذه المعاهدة، وعدم انضمام إسرائيل في المقابل إليها، ورفضها التوقيع عليها، ورفضها كذلك رقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية على مفاعلاتها ومنشآتها النووية ورفضها باستمرار نداءات المجتمع الدولي منذ ربع قرن بإخلاء المنطقة من الأسلحة النووية، واستمرارها في دفن النفايات النووية في المناطق

العربية المحتلة، وكذلك استمرارها في برنامج تطوير مختلف أسلحة الدمار الشامل الأخرى سواء أكانت بيولوجية أم كيميائية تحت ستار من الصمت من جانب العالم بسبب ازدواجية المعايير التي تطبقها الدول الكبرى.

وعلى ذلك إذا أردنا العمل من أجل عالم أفضل وآمن وقائم على أساس السلام والعدالة، فعلينا تجنب الاستمرارية في التسلح وتطويره وعدم التشجيع على تملكه أو إنتاجه. إن هذه الأسلحة الفتاكة التي تمتلكها إسرائيل تشكل خطرا كبيرا ومستمرا يهدد شعوب منطقة الشرق الأوسط وشعوب المناطق المجاورة، وما لم يتم التخلص من هذه الأسلحة المدمرة في أسرع وقت ممكن فإن جهود المجتمع الدولي لمنع انتشارها سيكون مصيرها بالتأكيد الفشل التام.

إن المنطق الصحيح هو عدم إعطاء استثناء معين أو تمييز خاص لدولة واحدة، في منطقة حساسة وواسعة مثل الشرق الأوسط تحت ذرائع منافية للطبيعة والعقل. ويدعو المنطق السليم إلى وضع حد لاستثناء إسرائيل والدعوة الصارمة لانضمامها إلى معاهدة حظر الانتشار النووي.

وفي هذا المجال نشيد ونرحب بقرار حكومة منغوليا باتخاذ قرارها الجريء والصائب بإعلان دولتها منطقة خالية من الأسلحة النووية بموجب معاهدة حظر الأسلحة النووية، ولا يفوتنا في هذا الصدد أن نشيد ببيان السيد جون هولام، وكيل وزارة الخارجية في الولايات المتحدة لمراقبة الأسلحة والأمن الدولي، الذي ألقاه مؤخرا في اللجنة الأولى بالنيابة عن الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن للترحيب بإعلان منغوليا دولة خالية من الأسلحة النووية واتخاذ التدابير اللازمة لضمان وتوطيد وتعزيز استقلالها وسيادتها وسلامتها الإقليمية وحرمة حدودها وأمنها كدولة خالية من الأسلحة النووية بموجب قرار الجمعية العامة.

إن دور منغوليا النشط والإيجابي كدولة خالية من الأسلحة النووية في إقامة علاقات سليمة وودية وقائمة على الفائدة المتبادلة مع دول المنطقة والدول الأخرى وفقا لميثاق الأمم المتحدة يجب اتباعه وتطبيقه في منطقة الشرق الأوسط لجعلها منطقة خالية من الأسلحة النووية ومن أجل عالم أفضل وآمن قائم على أساس السلم والعدالة ومستندا إلى الشرعية الدولية من منطلق القناعة الراسخة بكرامة الإنسان وإن حياته أثمن من أن تستترف بالمواجهات والحروب، ومن حقه أن يعيش حياة حرة كريمة تسخر فيها كل الموارد والطاقات لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

السيد غوفييا (موزامبيق) (تكلم بالانكليزية): كان يود سفير بلدي المشاركة في هذه المناقشة، ولكنه لم يتمكن من الحضور بسبب ارتباطه بالتزام آخر، ولذا سأقرأ هذا البيان نيابة عنه.

سيدي الرئيس، أود في البداية أن أهنئكم على انتخابكم رئيسا للجنة. وإننا على ثقة من أنكم ستديرون أعمال اللجنة بنجاح بما لكم من خبرة متخصصة وخبرة دبلوماسية واسعة. وأود أيضا أن أقدم تهنئة وفد بلدي لسائر أعضاء المكتب. ويؤكد لكم وفدي دعمه وتعاونه الكاملين في اضطلاعكم بمسؤولياتكم الهامة.

تجتمع اللجنة الأولى هذا العام في ظل مؤتمر قمة الألفية التاريخي، الذي اجتمع فيه زعماء العالم لتحديد مستقبل الإنسانية، لا سيما دور الأمم المتحدة، بينما ندخل القرن الحادي والعشرين. وقد ناقش اجتماع قمة الألفية المسائل الحيوية المتصلة بصون السلام والأمن ونزع السلاح.

وقد لاحظنا تطورات إيجابية جديرة بالذكر. وتتضمن هذه التطورات بدء نفاذ اتفاقية أوتاوا لحظر الألغام الأرضية المضادة للأفراد واتفاقية الأسلحة الكيميائية؛ وإبرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية؛ ونجاح مؤتمر

الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة؛ والنهوض بالمناطق الخالية من الأسلحة النووية، التي أصبحت تغطي الآن نصف الكرة الجنوبي بأكمله؛ وتوطيد الضمانات النووية؛ والانخفاض الحاد في مخزونات الأسلحة النووية والنفقات العسكرية على مستوى العالم.

بيد أن العالم لا يزال يواجه أخطارا جدية ناجمة عن الاستخدام العشوائي للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وعن الأسلحة النووية والبيولوجية. ولا يزال يساورنا قلق بالغ إزاء انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، واستمرار التجارب النووية، ورفض دول كبرى التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، والخطر الذي تشكله الأسلحة البيولوجية. إننا نطلب إلى المجتمع الدولي أن يبذل قصارى جهده للتصدي لهذه الحالة.

لقد التزم زعماؤنا في اجتماع قمة الألفية بألا يدخروا جهدا لتجنيب شعوبنا ويلات الحرب، سواء كانت داخل الدول أو فيما بينها، وأن يسعوا إلى القضاء على الأخطار التي تشكلها أسلحة الدمار الشامل، لا سيما الأسلحة النووية. وهذا الالتزام، المنصوص عليه بوضوح في إعلان الألفية، يحملنا مسؤولية إجراء مناقشة قوية لتوليد الإرادة السياسية اللازمة لتخليص البشرية من أخطار الأسلحة. ونرى أن هذه ينبغي أن تكون مهمتنا في اللجنة الأولى.

إن شاغلنا الرئيسي هو استمرار وجود أسلحة الدمار الشامل في العالم. فهذه الأسلحة، وهي من مخلفات الحرب الباردة، ربما كان لها أهميتها في ذلك الوقت. ولكن، وكما أشار الأمين العام في تقرير الألفية، مهما كان الأساس المنطقي المسوغ لوجود هذه الأسلحة، فإنه قد تقلص منذ ذلك الحين. ومن دواعي أسفنا الشديد، أن العالم لا يزال يأوي نحو ٣٥ ٠٠٠ سلاح نووي.

وفي مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار، اتفقت الدول الحائزة لأسلحة نووية على الإزالة الكاملة للترسانات النووية، مما يفضي إلى نزع السلاح النووي. ولأول مرة منذ ١٥ عاما، تمكنت الدول الأطراف من التوصل إلى توافق آراء تاريخي بشأن عدد من المسائل ذات الأهمية البالغة بالنسبة لأمن البشرية. وبهذا الانتصار، غرست معاهدة عدم الانتشار بذور الأمل، ونرى أن مسألة الأسلحة النووية على وشك من أن يُتخذ قرار نهائي بشأنها.

وتضع معاهدة عدم الانتشار أيضا معيارا دوليا. فلم يعد بإمكان الدول الأطراف أن تستخدم أو تهدد باستخدام الأسلحة النووية دون عقوبة. ويحدونا أمل صادق أن تنفذ نتائج مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار دون تباطؤ باتخاذ خطوات عملية للتقدم بشكل منهجي ومطرد نحو نزع السلاح النووي. إن نداءنا بسيط وواضح: خلصوا العالم من أسلحة الدمار الشامل.

والمسألة الأخرى التي تثير قلق وفدي بشكل كبير هي مسألة الألغام الأرضية. فهذه الأسلحة لا تزال تقتل وتشوه وتهدد حياة أناس أبرياء في بلدان كثيرة في العالم، بما فيها بلدي. وقد أوضح بدء نفاذ اتفاقية أوتاوا لحظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام تصميم المجتمع الدولي على تخليص العالم من هذه الأسلحة الفتاكة. وقد كان لاتفاقية أوتاوا أهمية أساسية في إدراج مسألة الألغام الأرضية في جدول الأعمال الدولي، كما أنها ساعدت على حشد التعاون الدولي والجهود الجماعية لمكافحة هذه الأجهزة الخطيرة.

وأكد مجددا الاجتماع الثاني للدول الأطراف في اتفاقية أوتاوا، المعقود مؤخرا في جنيف، الالتزام الثابت بالقضاء على الألغام الأرضية المضادة للأفراد، والتصدي للآثار الغادرة واللاإنسانية لهذه الأسلحة.

ويسرنا ملاحظة زيادة عدد الدول الأطراف بشكل مطرد منذ بدء نفاذ هذه الاتفاقية، مما يوضح حيوية هذا الصك القانوني. ولكن علينا أن نؤكد أننا لا نزال بعيدين عن تحقيق هدفنا النهائي وهو تحقيق عالمية هذه الاتفاقية. وحينما نحقق هذا الهدف، وعندها فقط، يمكننا أن نكفل الحظر التام والكامل لاستخدام وتكديس وإنتاج ونقل الألغام الأرضية. وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأوجّه نداء لجميع الدول التي لم تنضم بعد للاتفاقية لكي تعمد إلى ذلك.

وأود أيضا أن أسترعي انتباه اللجنة إلى مشروع القرار المعني بتنفيذ اتفاقية أوتاوا، والذي ستقدمه بصورة مشتركة موزامبيق ونيكاراغوا والنرويج.

إن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وانتشارها يشكلان تهديدا خطيرا للسلام والأمن العالميين. فهذه الأسلحة تستخدم الآن في جميع أنحاء العالم تقريبا، وهي السبب الرئيسي في وفاة كثير من النساء والأطفال المسنين. إن مسألة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ليست مجرد مشكلة أمنية. فهذه الأسلحة سهل الحصول عليها، كما أنها مصدر للتوتر الاجتماعي والسياسي؛ وتغذي الصراعات المسلحة؛ وتهدد الحكومات الشرعية؛ ويستخدمها بشكل متزايد الإرهابيون وفي الجريمة المنظمة. وأخيرا، فإن الاستخدام العشوائي للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة له أثر سلبي على اقتصاد البلدان المتضررة.

والتزم زعماؤنا خلال اجتماع قمة الألفية باتخاذ إجراءات متضافرة لوضع حد للاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، لا سيما بجعل عمليات نقل الأسلحة أكثر شفافية وبدعم التدابير الإقليمية لنزع السلاح.

ونود في هذا الصدد تشجيع الدول الأعضاء على المشاركة بنشاط في العملية التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، المقرر عقده في عام ٢٠٠١.

وينبغي ألا يقف المجتمع الدولي متفرجا بينما يتعرض مواطنونا للخطر الذي يشكله ما يقدر بـ ٥٠٠ مليون قطعة متداولة من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ومن الضروري أن نتفاوض بجدية بشأن وضع إطار دولي لكبح الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ونعتقد أن الوثائق الختامية للمؤتمر ستوفر هذا الإطار العالمي لكي يتخذ المجتمع الدولي إجراءات متضافرة.

ونظل قلقين للغاية إزاء عدم إحراز تقدم في المفاوضات المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح النووي والخطر المستمر المفروض على البشرية. ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لم تدخل حيز النفاذ بعد لأن دولاً معينة حائزة لأسلحة نووية لم تصدق عليها. والمفاوضات الجارية بشأن الأسلحة البيولوجية تسير بوتيرة بطيئة. كما أننا بعيدون عن إبرام المفاوضات بشأن حظر إنتاج مواد انشطارية. ولم يحرز تقدم جوهري في إنشاء مناطق جديدة خالية من الأسلحة النووية.

ولم يتوصل مؤتمر نزع السلاح الذي عقد مؤخرا في جنيف إلى توافق في الآراء بشأن برنامج عمله، لا سيما فيما يتعلق بإنشاء هيئة فرعية لتناول مسألة نزع السلاح النووي. ومن الضروري أن تؤكد مجددا الدول الحائزة لأسلحة نووية التزامها السياسي بنزع السلاح النووي. وينبغي أن يكمل هذا الالتزام اتخاذ تدابير فورية لنزع السلاح. وحينئذ فقط يمكن للبشرية أن تنعم بعالم خال من الأسلحة النووية.

واسمحوا لي أن أختتم بياني بالتأكيد من جديد على التزامنا بتخليص العالم من الأسلحة الخطيرة. إننا نحلم باليوم الذي يتخلص فيه العالم من بلاء تلك الأسلحة، مما سيمكّن البشرية من الشروع في عملية التنمية الاجتماعية الاقتصادية في

سلام. هذا هو حلمنا فلنعمل معا على جعل هذا الحلم حقيقة قائمة.

السيد كاستيلون دوراته (نيكاراغوا) (تكلم بالإسبانية): سيدي الرئيس، أود أولا نيابة عن وفد بلدي أن أعرب عن تهنئتنا الحارة على توليكم رئاسة اللجنة الأولى في هذه الدورة. وأنا على اقتناع من أنكم ستوجهون أعمال اللجنة بأقصى قدر من الكفاءة بفضل ما لكم من خبرة في ميدان نزع السلاح وما تتحلون به من مهارات دبلوماسية بينة. ونقدم لكم دعم وفدنا في هذا المسعى.

ويرحب وفد بلدي أيضا بالمستوى الرفيع لمختلف التقارير التي قدمتها الأمانة بشأن البنود المعروضة علينا للمناقشة. فوفرة المعلومات الواردة فيها ييسر عمل اللجنة.

إن التقدم الحقيقي المحرز في مفاوضات تحديد الأسلحة ونزع السلاح لا يزال بعيدا عن أرض الواقع، وإن كان قد أحرز مؤخرا بعض التقدم. إن الجزع يساورنا إزاء ارتفاع مستوى الإنفاق على الأسلحة. فقد أشار الأمين العام في تقريره عن أعمال المنظمة إلى أن النفقات العسكرية السنوية لعام ١٩٩٩ قد زادت لأول مرة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، إذ بلغ إجمالي النفقات ٧٨٠ بليون دولار تقريبا، وهو ما يعادل ٢,٦ في المائة من إجمالي الناتج الوطني على مستوى العالم.

ومن جهة أخرى، فإن أحد عناصر التقدم الذي سبق أن أشرنا إليه أصبح حقيقة قائمة في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة، المعقود في نيسان/أبريل وأيار/مايو من هذا العام. وكان من بين ما خلص إليه المؤتمر هو التأكيد مجددا على الاقتناع بأن التنفيذ الكامل والفعال للمعاهدة ولنظام عدم الانتشار من جميع جوانبه يؤدي دورا حيويا في تعزيز السلم والأمن الدوليين.

والامتثال الصارم لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أمر حيوي لصون الأمن العالمي، كما أنه سيمكِّننا من التقدم بشكل مطرد ومنتظم نحو عالم خال من الأسلحة النووية.

وثمة خطوة أخرى نحو نزع السلاح نرحب بها هي تصديق الاتحاد الروسي على المعاهدة الثانية لتخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية (START II). وبوصفنا دولة طرفا في معاهدة تلاتيلولكو، نؤيد إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في جميع أنحاء العالم. فإنشاء هذه المناطق يسهم بالتأكيد في تعزيز السلم والأمن الدوليين. ويجب التشجيع على توطيد دعائم هذه النظم.

ويود وفد بلدي أن يعرب عن ارتياحه ودعمه لعقد المؤتمر المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه في عام ٢٠٠١، وهو ما نعتبره وسيلة هامة للتشجيع على تبني نهج عالمي إزاء مشكلة انتشار هذه الأسلحة. وتحقيق أهداف هامة سيتطلب لا مشاركة الحكومات فحسب، ولكن أيضا مشاركة المجتمع المدني والقطاع الخاص. وقد أولت حكومة بلدي اهتماما خاصا لهذه المسألة، نظرا لأن هذه الأسلحة لها من السمات ما يجعلها أسلحة مفضلة في الصراعات الداخلية، وفي الأعمال التي تقوم بها الجماعات الإرهابية، والقوات المتمردة، والمتاجرون بالمخدرات، والقوات غير النظامية، حيث يروح ضحية هذه الأعمال على الدوام المدنيون العزل بشكل أساسي. ومن بين الخطوات التي اتخذناها في نيكاراغوا بنجاح نسبي، منذ نهاية الحرب الأهلية، شراء وتدمير الأسلحة، ومقايضة الأسلحة بالسلع الاستهلاكية، وبالطبع تدميرها، والتثقيف في مجال تعزيز السلام والمصالحة والديمقراطية، لا سيما في المجتمعات المحلية التي يعيش فيها محاربون سابقون من جوانب معارضة.

إن التغلب على الكراهية في الحروب الأهلية أصعب في بعض الأحيان منه في الحروب الدولية، حيث يتعين على المقاتلين السابقين من المجموعات المختلفة أن يعيشوا جنبا إلى جنب في نفس الإقليم الوطني بعد انتهاء الحرب. ولا بد من التغلب على عدم الثقة المتبادلة المستمرة من خلال التعليم.

وحسبما نص إعلان قمة الألفية، فمن أجل وضع حد للاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، يلزم أيضا أن تتخذ الدول تدابير متضافرة لجعل عمليات نقل الأسلحة أكثر شفافية ولدعم تدابير نزع السلاح على الصعيد الإقليمي.

إن حالة الألغام الأرضية المضادة للأفراد في جميع أنحاء العالم تستحق أن نفرد لها جزءا مستقلا في بياننا. وقد أُحرز تقدم كبير في السنوات الماضية. لقد انخفض عدد حالات الوفاة التي تتسبب فيها هذه الأسلحة في البلدان المتضررة بأكبر درجة من هذا البلاء. كما انخفض إنتاج الألغام الأرضية المضادة للأفراد انخفاضا كبيرا. وقد أدت اتفاقية أوتاوا دوراً أساسيا في حدوث هذا الاتجاه الإيجابي. وحققت الاتفاقية رقماً قياسيا فيما يتعلق بالتصديق عليها، إذ أنها تضم حاليا أكثر من ١٠٠ دولة طرف. وبغض النظر عن هذا التقدم المحرز، تظل هناك تحديات كثيرة يجب التغلب عليها في مجال الألغام الأرضية المضادة للأفراد. والدول المتأثرة بأكبر شكل بهذه الأسلحة المروعة هي التي يجب علينا أن نبذل فيها قصارى الجهود، نظرا لعدد تلك الألغام الكبير في هذه الأراضي وندرة الموارد لمواصلة التصدي للمشكلة.

وإحدى المشاكل الرئيسية في هذا الصدد هي عدد ضحايا هذه المتفجرات، لا سيما من النساء والأطفال، الذين يحتاجون إلى إعادة التأهيل والدمج في المجتمع حتى يمكنهم العيش في كرامة. ومن الأهمية أيضا توعية الناس بالضرر الذي يمكن أن تتسبب فيه الألغام، وتمكين أنشطة إزالة الألغام من البدء أو الاستمرار.

وفي نيسان/أبريل ١٩٩٩، بدأت القوات المسلحة في نيكاراغوا برنامجا لتدمير الألغام في ترساناتنا. وقد دمرنا حتى الآن أكثر من ٣٠ ٠٠٠ لغم مخزون. وسبق أن دمرنا نحو ٦٠ ٠٠٠ لغم في أنحاء مختلفة من نيكاراغوا، مما يمثل ٤٤ في المائة من الامتثال. وأود أن أشير إلى أن برنامج تدمير الألغام الميداني سيستكمل في عام ٢٠٠٤. وفي حدودنا الشمالية، أحرزنا تقدما في المناطق الزراعية. وقمنا بجهد واسع النطاق لضمان أن يتمكن منتجو البن، من بين جملة منتجين، من أن يحصدوا محاصيلهم في ظل مزيد من الأمن في مناطق لم يكن بوسعهم الوصول إليها فيما سبق. وقد مكّن هذا من زيادة الإنتاج.

وقد قررنا تدمير جميع الألغام المخزونة في بلدنا في موعد أقصاه أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ وهو الشهر الذي سنعقد خلاله في نيكاراغوا الاجتماع الثالث للدول الأطراف في اتفاقية أوتاوا لحظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام الأرضية المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام. واختيرت نيكاراغوا مكانا لعقد هذا الاجتماع في المؤتمر الثاني للدول الأطراف في الاتفاقية، المعقود في جنيف في الفترة من ١١ إلى ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠.

وتتلقى نيكاراغوا المساعدة في مهمة إزالة الألغام أساسا من حكومات الدانمرك والسويد والنرويج وكندا والبرازيل والأرجنتين والولايات المتحدة، في سياق البرنامج الذي أعدته منظمة الدول الأمريكية.

وقبل أن أختم بياني، أود أن أركز على العمل الذي تقوم به حكومتنا لتقليص حجم قواتنا المسلحة. ففي بداية عام ٢٠٠٠، تم تقليص عدد الجنود، الذي كان يبلغ فيما سبق نحو ١٠٠ ٠٠٠ جندي، إلى ١٤ ٠٠٠ جندي، مما مكّننا من

الاضطلاع بمشاريع للتنمية الاجتماعية تستهدف على وجه الخصوص مساعدة ضحايا الألغام الأرضية المضادة للأفراد وزيادة تدريب القوات الخاصة للتخلص من المعدات المتفجرة في برنامج إزالة الألغام الذي ننفذه.

السيد أديكاني (نيجيريا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أعرب نيابة عن وفد نيجيريا عن تهنئتنا للرئيس على انتخابه بالإجماع لرئاسة مداولات هذه اللجنة. وإننا على ثقة من أن الرئيس سيقود اللجنة إلى النجاح بما يتمتع به من خبرة دبلوماسية. ونقدم أيضا تهنئتنا لسائر أعضاء المكتب.

ويعرب وفدنا أيضا عن تقديره لوكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح، السيد داناباالا، للبيان الهام الذي أدلى به في افتتاح مناقشتنا.

إن تحديات نزع السلاح والتحديات الأمنية التي نواجهها اليوم لم تقل. فالدول الحائزة لأسلحة نووية لا تزال تمتلك في ترساناتها نحو ٣٠ ٠٠٠ سلاح نووي. ووجود هذه الأسلحة وما تشكله من خطر متأصل فيها بالنسبة للبشرية يذكرنا جميعا بأن تحقيق هدف تخليص العالم من الخطر النووي يشكل أحد التحديات الكبرى في القرن الحادي والعشرين. ولا شك في أنه تم إحراز تقدم هام من خلال الاتفاقات الثنائية في الحد من الترسانات النووية. ونرحب بقرار الولايات المتحدة بإرجاء نشر منظومة الدفاع الوطنية المضادة للقذائف. فقد أوجد هذا القرار بصيصا من الأمل للتصدي لقلق المجتمع الدولي. وبنفس الشكل، يرغب وفد بلدي في الإعراب عن تقديره لتصديق الاتحاد الروسي على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية (START II) في نيسان/أبريل من هذا العام. ومن المتوقع أيضا أن يكون بدء نفاذ المعاهدة بمثابة حافز للبدء في مزيد من المفاوضات بشأن تخفيض الأسلحة الاستراتيجية.

ونرى أنه لا ينبغي ألا ندع العملية الثنائية لتخفيض الأسلحة تتعثر. ولكن ينبغي بالأحرى أن تعكس التزاما مشتركا بالتخفيض المستمر لعدد الأسلحة النووية. بيد أن هذه العملية ينبغي أن تكمل المفاوضات المتعددة الأطراف وهي مفاوضات تهم جميع البلدان. ولنعمل على استغلال وحدة المقاصد التي تمت مؤخرا وتجلت في اجتماع قمة الألفية لكي نجري، بحسن نية، مفاوضات متعددة الأطراف بشأن نزع السلاح النووي، ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، ومعاهدة المواد الانشطارية.

وقد كان أمل نيجيريا أن تنهض نتائج مؤتمر الاستعراض والتمديد لعام ١٩٩٥ بشكل كبير بهدف إزالة الأسلحة النووية. ولذا، أخذنا بجدية الالتزامات التي تعهدت بها الدول الحائزة لأسلحة نووية في تلك المناسبة بالامتثال الصارم لقرارات ومبادئ وأهداف عدم الانتشار ونزع السلاح بقدر ما تتصل بالمادة السادسة من المعاهدة. وبعد انقضاء خمس سنوات على ذلك المؤتمر، تم التأكيد مجددا على هذه الالتزامات في أيار/مايو الماضي. ونعتقد أن هذه الالتزامات، وكذلك القرارات الهامة التي تم التوصل إليها في مؤتمر الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار النووي لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠٠٠، ستعزز، إذا ما نفذت، الثقة في معاهدة عدم الانتشار النووي. وينبغي أن تتوفر أيضا إرادة سياسية جديدة للتفاوض بشأن صك لا لبس فيه ملزم قانونا يؤمن الدول غير الحائزة لأسلحة نووية من تعرضها لهجوم نووي.

إن اتفاقية الأسلحة البيولوجية واتفاقية الأسلحة الكيميائية ونيجيريا عضو فيهما تعكسان دعمنا لنزع السلاح والسلم والأمن الدوليين. وقد وضعنا في نيجيريا آلية لضمان الامتثال لالتزاماتنا، بما في ذلك نظام للتبليغ في إطار اتفاقية الأسلحة الكيميائية. ومن الضروري تعزيز التعاون الدولي في مجال نقل التكنولوجيا والمواد والأجهزة لاستخدامها في الأغراض السلمية في المجال الكيميائي والمجالات المتصلة به، حسبما تنص عليه الاتفاقية.

وفي ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، وقّع رئيس نيجيريا أولسيغن أوباسانجو على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية خلال اجتماع قمة الألفية هنا في نيويورك. وهذا يعطي مثالا جديا على التزام نيجيريا النهائي بتخليص العالم من الخطر النووي. وقد أعدت بالفعل العمليات الدستورية اللازمة لكي يصدق عليها سريعا مجلس الشيوخ النيجيري. ويسرنا ملاحظة أن ذلك يجري في ظل إدارة مدنية وطدت العزم على مواجهة التحديات الأمنية الجديدة التي تواجه البشرية. ولن تسفر الجهود المبذولة لتحقيق هذه الأهداف عن شيء ما لم تستجمع الدول الأعضاء، لا سيما الدول التي يلزم تصديقها على الاتفاقية حتى يبدأ نفاذها، إرادتها السياسية للانضمام إلينا.

ونعتقد أن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية تدبير هام لنزع السلاح يعزز السلام والأمن على المستوى الإقليمي. ووجود معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا، ومعاهدة بليندابا يعكسان تصميم بلدان المنطقة الأفريقية على تحقيق ذلك الهدف. ونرى أن تصديق بلدنا على المعاهدة، الذي بدأت إجراءاته بالفعل، من شأنه أن يعزز آفاق بدء نفاذها.

ونرحب بالخطوات الواسعة المتخذة لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية مماثلة في وسط آسيا. ويحدونا الأمل في أن تنضم الدول الأعضاء الأخرى لهذه الجهود بإزالة العقبات الراهنة من طريق إنشاء مناطق مماثلة في مناطقها.

وتشاطر نيجيريا المجتمع الدولي شواغله وهي أن يؤدي توافر الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بسهولة إلى تصعيد الصراعات وتقويض الاستقرار السياسي. وبالتأكيد على الربط بين الأسلحة الصغيرة والصراعات، وبين الأمين العام للأمم المتحدة أن انتشار الأسلحة الصغيرة سيكون أحد التحديات الرئيسية لمنع الصراعات في القرن الجديد.

ولدينا عدة فرص لمواجهة تحديات وباء هذه الأسلحة. وإحدى هذه الفرص على المستوى العالمي هي المؤتمر الوشيك للأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، المقرر عقده في عام ٢٠٠١.

وسيحكم على نجاح هذا المؤتمر من جملة أمور منها اعتماد برنامج عمل دولي محدد ويمكن تحقيقه، وكذلك أنشطة للمتابعة. وينبغي أن تشمل العناصر التي يتألف منها هذا البرنامج زيادة الشفافية، والمساءلة، ومدونة سلوك دولية، وتعزيز الرقابة الوطنية على الصادرات والواردات، وتبادل المعلومات، والوسم والتتبع، والتعاون والمساعدة على الصعيد الدولي، وتدابير عملية لنزع السلاح، مثل التسريح وجمع الأسلحة وتدميرها في حالات ما بعد الصراعات.

إن المبادرات والتجارب الإقليمية ودون الإقليمية في مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة وتصنيعها توفر الأساس اللازم للمجتمع الدولي للتوصل إلى اتفاق على برنامج عمل في مؤتمر الأمم المتحدة في عام ٢٠٠١. وأشير على وجه الخصوص إلى الوقف الاختياري الذي قرره المجلس الاقتصادي لدول غرب أفريقيا لاستيراد وتصدير وتصنيع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في غرب أفريقيا. وهذا الوقف الاختياري هو أول مبادرة هامة من نوعها في العالم، ولها سمات متعددة فريدة ذات آثار بعيدة المدى بالنسبة لولاية مؤتمر الأمم المتحدة لعام ٢٠٠١.

وسيشترك الوفد النيجيري مرة أخرى هذا العام، كما درج على ذلك في الماضي، في تقديم مشروع قرار بشأن برنامج الأمم المتحدة للزمالات في مجال نزع السلاح. ومنذ أن بدأ البرنامج في عام ١٩٧٨، استمر عدد المستفيدين

في الزيادة. ونشيد بالدول الأعضاء التي وفرت، ولا تزال توفر، الموارد والمرافق للمشاركين. ونعرب عن امتناننا بنفس القدر للأمين العام لاجتهاد المنظمة في تنفيذ هذا البرنامج على مدى السنوات. ونأمل أن تؤيد الدول الأعضاء مشروع القرار المعني بالبرنامج عند تقديمه.

وشدد الأمين العام في تقريره عن أعمال المنظمة على أن نزع السلاح يظل عنصرا بالغ الأهمية في استراتيجية الأمم المتحدة للسلام والأمن. ولذلك، فإن المنظمة تشغل مكانا فريدا في زيادة الوعي بهذه المسائل. ومن هنا ضرورة تنشيط ودعم مختلف المراكز الإقليمية للسلام ونزع السلاح، بما في ذلك مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في لومي، توغو، الذي أنشئ لتعزيز الحوار والتفاهم المتبادل بين الدول.

لقد أكد زعماء العالم من جديد في اختتام اجتماع قمة الألفية في الشهر الماضي التزامهم بجملة أمور منها ''السعي بجدية إلى إزالة أسلحة الدمار الشامل، لا سيما الأسلحة النووية، والإبقاء على جميع الخيارات مفتوحة لتحقيق هذا الهدف، بما في ذلك إمكانية عقد مؤتمر دولي لتحديد سبل القضاء على الأخطار النووية'' (إعلان الألفية، الفقرة ٩).

فلننتهز هذه الفرصة لترجمة التزام زعمائنا إلى تدابير بدعم عقد مؤتمر دولي لتحديد سبل القضاء على الأخطار النووية.

وكما قال الرئيس أوليسغن أوباسانجو في اجتماع قمة الألفية

> ''ونحن في فجر جديد لا يمكننا معرفة ما يحمله لنا. ولكن واجبنا تجاه أنفسنا والأجيال القادمة أن نهيئ عالما يمكن فيه لجميع الأمم، وجميع الأعراق، وجميع الشعوب، أن تحيا بكرامة وفي سلام معا''. (A/55/PV.7، الصفحة ١٧)

السيدة كوارلس (جامايكا) (تكلمت بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الـ ١٤ دولة التي تتألف منها الجماعة الكاريبية الأعضاء في الأمم المتحدة.

سيدي الرئيس، أنقل لكم ولأعضاء المكتب تهنئتنا على انتخابكم. وأؤكد لكم تعاون وفودنا الكامل في تناول الأعمال الهامة للجنة الأولى. وأنتهز أيضا هذه الفرصة لأعرب عن تقديرنا لوكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح، السيد جايانتا دانابالا، ولموظفي إدارته لخدماتهم المستمرة.

سيذكر هذا العام بالأحداث الهامة التي أشاعت روحا جديدة في الحوار، وجددت الالتزام الجماعي بعدم الانتشار النووي ونزع السلاح. إن الإعلان الذي اعتمده اجتماع قمة الألفية يوجه نداء قويا لاتخاذ إجراءات متضافرة نحو إزالة أسلحة الدمار الشامل، ووضع حد للاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة؛ والقضاء على الأخطار التي تشكلها الألغام الأرضية. بيد أن أهم النتائج تمخضت عن المؤتمر السادس للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية للاستعراض، التي كفلت، ضمن إنجازاتها، التزاما قويا من الدول الحائزة لأسلحة نووية بالقضاء التام على ترساناتها النووية. وهذه الإشارة إلى النوايا، وقد نبعت من سجل المفاوضات المتوقفة والالتزامات غير المنفذة، لاقت ترحيبا كبيرا. ولعلنا نتطلع الآن إلى رؤية هذه العبارات تترجم إلى تدابير لها ما يثبتها، حيث لا يزال يتعين عمل الكثير.

إن ما يشغل الجماعة الكاريبية بشكل خاص يظل تدفق الاتجار غير المشروع للأسلحة الصغيرة بشكل لا يضعف، مما يسهم بشكل كبير في تصعيد وإدامة العنف،

لا في مناطق الصراعات وما بعد الصراعات، ولكن أيضا في الديمقراطيات المستقرة مثل ديمقراطياتنا. ويظل الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة، الذي يموله الاتجار غير المشروع بالمخدرات، دون عقوبة وقويا ويقوض أمن منطقتنا ويدمر النسيج الاجتماعي في مجتمعاتنا. إن انتشار الأسلحة الصغيرة في مجتمعاتنا يأخذ ضريبته لا من الحياة البشرية فحسب، ولكن أيضا من آفاق التنمية. ويلزم العمل بسرعة على اتخاذ إجراءات دولية متضافرة.

ولذلك، فإننا نتطلع إلى المؤتمر الدولي الأول المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، الذي سيعقد العام القادم، بأن يسفر عن نتائج هامة. ونظل نأمل أن يتصدى بشكل قاطع لوضع إطار قانوني شامل يحدد تدابير وطنية وإقليمية ودولية لكبح الاتجار غير المشروع بهذه الأسلحة. وتحقيقا لهذه الغاية، فإننا نشجع على إجراء حوار بنّاء أكثر من ذي قبل في الاجتماعات المقبلة للجنة التحضيرية بغية التوصل إلى اتفاق بشأن نطاق المؤتمر وأهدافه.

وفي غضون ذلك، نرحب بالمبادرات التي تساعد حكوماتنا على فهم هذه المشكلة والسيطرة عليها بشكل أفضل. وتجدر الإشارة بشكل خاص إلى أنشطة مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وترى دول الجماعة الكاريبية أن برنامج العمل الذي يضطلع به المركز منذ تنشيطه مشجع جدا، لا سيما حلقات التدارس وحلقات العمل وغير ذلك من الأنشطة الرامية إلى دعم الجهود الوطنية والإقليمية للسيطرة على التدفق غير المشروع للأسلحة النارية. ونحيي رئيس المركز على إنشاء برنامج تعاوني مع كيانات إقليمية أخرى، لا سيما اللجنة المشتركة بين الأمريكتين لمراقبة استخدام العقاقير. ويعزز هذا التعاون الاستخدام الأكفأ للموارد وتقاسم المعرفة والخبرة بين الوكالات ذات النطاق الإقليمي المماثل.

ونرى أن العلاقة مع اللجنة المشتركة بين الأمريكتين لمراقبة استخدام العقاقير مفيدة بشكل خاص، نظرا لأن منظمة البلدان الأمريكية كانت في طليعة مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة في المنطقة، إذ اعتمدت اتفاقية البلدان الأمريكية التصنيع والاتجار غير المشروعين بالأسلحة النارية والذخيرة والمتفجرات والمواد الأخرى ذات الصلة. وشاركت دول الجماعة الكاريبية في حلقة عمل نظمها المركز في المارتينيك هذا العام لتعزيز فهم القواعد النموذجية للجنة الأمريكية لمراقبة استخدام العقاقير لمراقبة الحركة الدولية للأسلحة النارية. وإننا نتطلع إلى المشاركة على نحو أكمل في الأنشطة في العام القادم، ونشجع على تقديم مزيد من التبرعات دعما للعمل القيّم الذي يؤديه المركز.

وتلاحظ دول الجماعة الكاريبية بارتياح التقدم المحرز في انخفاض إنتاج الألغام الأرضية المضادة للأفراد، وفي تدمير المخزونات، وإزالة الألغام البرية، وتخفيض الخسائر الناجمة عن انفجارات الألغام الأرضية، حسب التقارير المقدمة للاجتماع الثاني للدول الأطراف في اتفاقية أوتاوا، المعقود في جنيف في الشهر الماضي. ونرى أن هذه إشارة مشجعة على التزام الدول الأعضاء بالتنفيذ الكامل للاتفاقية الهامة بشكل خاص بسبب الفوائد الكبيرة التي يجنيها السكان المدنيون. ونواصل الدعوة إلى تقديم مزيد من المساعدة للدول التي تتصدى للمهمة الصعبة لإزالة الألغام، ولدعم ضحايا انفجارات الألغام الأرضية.

لقد وفّرت النتائج الإيجابية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار نقطة انطلاق قوية لعملية عدم الانتشار النووي المتضائلة، والتي ستفضي، فيما نأمل، إلى الانخراط بشكل بنّاء في المسائل الهامة جدا المدرجة في جدول أعمال نزع

السلاح. ونواصل تأكيد أهمية عالمية معاهدة عدم الانتشار، وضرورة التصديق بسرعة على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ونتطلع إلى بدء المفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية في مؤتمر نزع السلاح في العام القادم. وسننتظر أيضا حتى نرى ما إذا كان هناك عوائد أخرى يمكن أن تتأتى من تنفيذ الدول الحائزة لأسلحة نووية للتدابير المؤقتة لبناء الثقة، مثل إزالة حالة التأهب بالنسبة للرؤوس الحربية النووية، والتعهد بالتزامات ملزمة قانونا بشأن تقديم تأكيدات أمنية سلبية للدول غير الحائزة لأسلحة نووية، والتخلي عن حق المبادرة باستخدام الأسلحة النووية.

وتعتبر دول الجماعة الكاريبية من المهم للغاية الاستنتاجات وتوصيات مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار فيما يتعلق بدعم التدابير والنظم الدولية لحماية الدول من الأخطار المرتبطة بالنقل البحري للمواد المشعة. ولا تخفى على أحد شواغلنا إزاء الخطر الذي تتعرض له البيئة البحرية دون الإقليمية بسبب عمليات نقل وقود المفاعلات المشع من مركب لآخر في مياه البحر الكاريبي. وما برحنا نطالب بوقف العمل بهذه الممارسة. ودون المساس بهذا الموقف، نكرر ضرورة أن ينظر المجتمع الدولي في وضع إطار تنظيمي شامل يشجع على تحميل الدول مزيدا من المسؤولية في مجالات مثل الإفشاء، والمسؤولية، والتعويض فيما يتعلق بالحوادث.

وتواصل دول الجماعة الكاريبية تأييد عقد الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح. ونؤيد الرأي القائل بأن هذه الدورة ستسهم إسهاما قيما في ضمان الشفافية في العملية التشاورية لعدم الانتشار النووي ونزع السلاح. ونرى أنها ستعزز أيضا بناء الثقة وتدعم دور الأمم المتحدة في مجالات من قبيل التحقق والامتثال. ولذا، نشجع النظر من جديد داخل لجنة نزع السلاح في عقد دورة استثنائية رابعة مكرسة لنزع السلاح.

وتعترف أيضا دول الجماعة الكاريبية بأهمية إسهام المناطق الخالية من الأسلحة النووية في دعم النظام الدولي لعدم الانتشار النووي، وتعزيز الأمن والاستقرار على الصعيد الإقليمي. ونرى أن نجاحها يكمن في إنشائها على أساس اتفاقات تتوصل إليها دول المناطق المعنية بمحض إرادتها. ونظل ملتزمين بالنظام الذي أنشأته معاهدة تلاتيلولكو، التي نحن طرف فيها، ونشجع إعداد آليات تهدف إلى تعزيز التعاون بين المناطق بغية دعم نظام عدم الانتشار على الصعيد الدولي.

إن مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار واجتماع قمة الألفية قد حددا فحوى مناقشتنا. وها هي فرصة مواتية تسنح لنا لإعادة توجيه حوارنا، ولدفع مفاوضاتنا لتحقيق تقدم كبير في جدول أعمال نزع السلاح وعدم الانتشار النووي، إذا ما وجدنا الإرادة السياسية لذلك. ولنعمل على عدم تفويت هذه الفرصة.

رُفعت الجلسة الساعة ١٢/٠٥.